الفصل الأول

المقدمة

1-1 تمهيد:

يعتبر مشروع الجزيره اكبر مشروع مروي في العالم بمساحه 2,1 مليون فدان او نحو مليون هكتار , وهو يغطي نصف المساحة المروية في السودان بنهاية القرن العشرين , ويسهم في المتوسط ب 65% من انتاج البلاد من القطن طويل التيلة ومتوسط التيلة و70% من انتاج القمح و15% من انتاج الفول السوداني و32% من انتاج الذرة و20% من انتاج الخضر كما توجد بارض المشروع نحو 400 الف راس من الابقار و600 الف راس من الضان 760 الف راس من الماعز وبما ان معظم انتاج المشروع من القطن وكل انتاجه من الفول وبعض انتاجه من الخضر والانعام يذهب للصادر فان المشروع يقوم بدور محوري في توفير العملات الصعبه وفي دعم الخزينه العامه من خلال الرسوم والضرائب والجبايات المختلفه .

يعمل بالمشروع 114 الف زارع صاحب حيازه ويعينه في العمليات الزراعيه وعمليات ما بعد الحصاد اكثر من نصف مليون من العمال الزراعين .

يدار المشروع من قبل مجلس اداره يقوم بتعينه مجلس الوزراء ويعمل باداره المشروع اكثر من 6 الف من العاملين في اداره الغيط والري والشؤن الهندسيه والحالج والسكه حديد الجزيره وغير ذلك من المرافق التابعه للمشروع .

تاسس المشروع منذ البدايه كقطاع شبه عام وفق نظام شراكه ثلاثيه وكانت تسمي الشركه الزراعيه السودانيه.

ولقد اعقب قيام المشروع انشاء العديد من مشاريع الطلمبات علي النيلين الابيض والازرق ,كما قامت مشاريع السكر في كنانه وعسلايه وسنار ثم تمدد المشروع ليغطي نحو 2,1 مليون فدان, واذا اضيف لذلك المساحه الخاصه بالمشاريع مشاريع السكر فضلا عن مجمع السكر الجديد في القطينه بمساحه 150 الف فدان مشروع سندس 110 الف فدان فان المساحه المستغله للزراعه في منطقه الجزيره تصل لنحو 3 ملاين فدان ولايزال هنالك هامش لتوسيع مشرع الجزيره افقيا باضافه المساحه التي تروى الان من المشروع كحيازات خاصة، كما يمكن اضافه مساحات اخري غير ان ذلك يتطلب استثمارات كبيره بشق القنوات وغير ذلك من المنشات .

1-2 مشكله البحث:-

يعتبر مشروع الجزيره العامود الفقري لاقتصاد الزراعي السوداني بارتكازة علي قاعدة مبنية من الموارد الطبيعية، إلا أن هنالك العديد من العوامل التي أثرت على المشروع منها نقص الانتاج والانتاجيه و تقلص المساحات المزروعه وارتفاع اسعار مدخلات الانتاج وتراجع الاهتمام بقطاع الزراعه

1-3 اهداف البحث:-

1-التعرق والوقوف علي العوامل الموثره في تحقيق اقصي عائد اقتصادي للمشروع.

2-التعرف علي العوامل المؤثره سلبا وايجابا علي الانتاج.

3- تحديد المعوقات والمحدات والتكاليف في الانتاج للمشروع.

4- وضع بعض التوصيات التي قد تساهم في الوصول لاقصي عائد اقتصادي.

1-5الفروض:-

1- المستوي التعليمي يؤثر في العملية الانتاج

2-العلاقة بين الكفاءة و الانتاجية علاقة طردية

3-قلة الدعم والدور الارشادي يزيد من مشكلات الانتاج

4-لها تاثير ايجابي في الوصول لاقصي عائد اقتصادي

1-6منهجيةالبحث:

يتبع البحثالمنهج الوصفيوالمنهج الاستدلالي تم جمع المعلومات من مصادر اولية (الاستبيان) ومصادر ثانوية من بعض البحوثالسابقة والمواقع الالكترونية والمراجع

1-7هيكلالبحث:-

يحتوي هذا البحث علي خمسة ابواب ترتيبها كالاتي الفصل الاول يشتمل المقدمة والفصل الثاني يشتمل الاطار النظري والفصل الثالث منهجية البحث والفصل الرابع يشتمل التحليل والمناقشة والفصل الخامس يشتمل الخلاصة والتوصيات.

الفصل الثاني

الاطار النظري

2-1مشروع الجزيره:

يقع مشروع الجزيرة في ولايتي الجزيرة وسنار في وسط السودان ويمتد بطول300 كلم بين النيلين الابيض والازرق في شكل مثلث قاعدتة مدينتي سنار وكوستي وراسة علي مشارف مدينة الخرطوم . تقع معظم مساحات المشروع في منطقة المناخ الجاف في شمالة وشبة الجاف في الاجزاء الجنوبية فية,حيث تتراوح درجات الحرارة القصوي بين 40-41 درجة والصغري بين 14-19 درجة مئوية والامطار 150-350 ملم في السنة.والسكان الاصلييين لمنطقة المشروع من قبايل المسلمية والكواهلة والرفاعيين وثم انضمت اليها بعض القبايل المهاجرة من شمال وغرب المشروع وشرقه.تقدر مساحة مشروع الجزيرة ب2.1 مليون فدان اي ما يعادل85. مليون هتكار.

قسمت مساحة المشروع من ناحية ادارية الي ثمانية عشر وحدة ادارية فنية تسمي قسما ,عشرمنها بالجزيرة والثمانية الاخري بالمناقل وتتراوح مساحة القسم ما بين15 الف فدان الي50 فدان ويتكون كل قسم من عدد من الوحدات الادارية الصغري والتي تسمي بالتفتيش وتتراوح مساحة التفتيش ما بين6-15 فدان وقسمت التفاتيش بدورها الي وحدات ادارية اصغر تعرف بالحواشة وتبلغ مساحتها م بين15 فدان الي20 فدان وياتي هذا التقسيم بتسهيل مهمة الاشراف الاداري ويعمل بادارة المشروع حوالي1230666 مزارع صاحب حيازة ويعينهم في العمليات الزراعية وعمليات الحصاد اكثر من نصف مليون من العمال الزراعيين.

2-2 نشأةالمشروع:

يرجع التفكير في قيام مشروع الجزيرة الي بداية القرن الماضي عندما ظهرت مشكلة الزراعة علي نطاق واسع في سهول الجزيرة، وكان للتقرير الذي اعده وتقدم به المهندس السيد وليم غارستن في 1904م الاثر الاكبر،والذي اشار فيه الى امكانية قيام خزان بمنطقة سنار لرفع مستوى الماء بحيث يمكن انسيابه بواسطة قنوات لري الاراضي الصالحة لاستثمار في سهول الجزيرة ثم الدراسات التي اعقبت هذا التقرير.

في عام 1911م بدات زراعة القطن في مساحة 250 فدان تروى بالطلمبات من النيل الازرق عند منطقة طيبة والتي تقع على بعد 10 كم شمال مدينة ود مدني وباشراف الشركة السودانية البريطانية الاصل وبنجاح التجربة في منطقة طيبة وثبتت امانية زراعة القطن فيها تجارب تلتها مجموعة اخرى من التجارب قامت في كل من بركات 1913م والحاج عبدالله،ودنو 1923م حتى وصلت المساحة في ذلك الوقت ما يزيد عن 50 الف فدان .

كل هذه التجارب التي اجريت على زراعة القطن بهذه المنطقة اثبتت جدوى زراعته بها ومن هنا زاد اهتمام الحكومة البريطانية بعد النجاحات التي تحققت وتاكدو بما لايدعى مجال للشك ان في السودان ثروة هائلة فوافقت الحكومة البريطانية آنذاك علي بناء خزان سنار وواجهت حكومة السودان صعوبة الحصول علي التمويل لانجاز هذا المشروع ونتيجة للضغوط من قبل المنظمة البريطانية لزراعة القطن وافقت الحكومة البريطانية علي منح حكومة السودان قرض في حدود 3 مليون جنيه مصري لتغطية تكلفة بناء الخزان ويعد هذا بمثابة اكبر قرض تمنحة الحكومة البريطانية لاي من مستعمراتها في آنذاك مع التوصية بدفع قيمته

2-4: التسمية ووصف المنطقة

لقد اخذ المشروع اسمه من وصف المنطقة التي تقع بين النيلين الازرق والابيض ثم اقتصرت التسمية علي المثلث الذي يقع بين النيلين كقوس في الغرب والشرق وخط السكة حديد الذي يربط بين مدينتي سنار وكوستي في الجنوب وتقدر مساحة المثلث بنحو 5 ملايين فدان ،ويعتبر هذا المثلث سهلا منبسطا تتخلله بعض المرتفعات الصخرية في الحدود الجنوبية وبعض المسطحات العالية.

تتميز تربة الجزيرة بانها طينية وذات خصوبة عالية تناسب بعض المحاصيل كالقطن والذرة وكثير وثير من المحاصيل الحقليه ،بالاضافه الي ضعف نفاذيه المياه فيها في حاله السكون واهذا فان فاقد المياه بسبب التسرب ضئيل جدا،كما ان التربه تتكمش حين تجف المياه مفسحه المجال لوجود شقوق عديده وعميقه وتساعد هذه الشقوق في خزن مياه الامطار مع مطلع الموسم ومن بعد ذلك ومع وجود الماء تتمدد التربه وتختفي الشقوق ،وعلاوه علي ذلك انها زات انحدار مستوي تتمدد من الجنوب الي الشمال وبالانحدار غربا وهاتان الميزتان الطبيعيتان سهلتا انسياب مياه الري بعد قيام خزان سنار وشق القنوات والترع .

2-5الاهميه الاقتصاديه لمشروع الجزيره:-

يمثل مشروع الجزيرة احد الدعامات الهامه والاساسية للاقتصاد السوداني، تبرز مساهمته المباشرة في الاقتصاد والدخل القومي، اذا علمنا ان المشروع يقوم بزراعة اهم المحاصيل النقدية والاستهلاكيه والغذائيه والمشروع يسهم في المتوسط 65%من انتاج البلاد طويل التيله ومتوسط التيله وحوالي 50%من انتاج القمح و15%من انتاج الفول السوداني 32%من انتاج الذره و20%من انتاج الخضر كذلك يوفر المشروع المرعي والاعلاف لاعداد هائله من الحيوانات المختلفه التي يملكها المزارعون وغيرهم في المنطقه المرويه ،حيث

يمتلك المزاعين كميات هائله من الثروة الحيوانيه تبلغ 500الف راس من الابقار و900الف من الضان و760الف من الماعز بالاضافه للحيوانات الاخري ومن ناحيه اخري نجد ان المشروع يسهم اسهاما مباشر في تشجيع الصناعات المحليه وتحريك هذا القطاع الاقتصادي من خلال توفير الماده الخام لصناعه الغزل والنسيج والزيوت ومطاحن الغلال بالاضافه الي ذلك يقوم المشروع باعداد هائله من ايات القطاع الخاص في مجال الزراعه والترحيل والمقاولات والعمليات الانشائيه التي تستوعب اعداد هائله من العماله الفنيه والعرضيه في كل مجالات العمل الزراعي وخلافه ويبلغ عددهم اكثر من نصف مليون عامل .

وبما ان معظم انتاج المشروع من القطن الشعره ول انتاجه من الفول والتقاوه وبعض انتاجه من الخضر والانعام يذهب للصادر فان المشروع يقوم بدور محوري في توفير العملات الصعبه وفي دعم الخزينه العامه من خلال الرسم والضرائب و الجبايات المختلفه .

2- أهداف المشروع :

في السابق كان الهدف الرئيسي من قيام مشروع الجزيرة قبل التاميم هو زراعة القطن او انتاج القطن في شل مادة خام لمد مصانع الغزل والنسيج في لانكشير ويوشيكر بانجلترا ،ولكن بعد التاميم اختلفت اهداف المشروع واصبحت اهدافه اقتصاديه واجتماعيه وتتمثل فيما أورده قانون 1984م وهي :

-يهدف المشروع لاستغلال موارده وامكانياته للانتاج الزراعي المستقر والمستدام للارتقاء بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي والخدمي للمزارعين والعمالين فيه والمنطقه بالاضافه لذلك فان المشروع يهدف الي:

ا-الاستغلال الامثل والمرشد لموارد المشروع وامكانياته لرفع الدخل وتنميه الناتج الزراعي وتعظيم الفائده والعائد منه .

ب -تحقيق الاهداف المحليه والقوميه للمشروع مثل الامن الغذائي (سد الفجوه الغذائيه).

ج -الاهتمام بالجوانب الاجتماعيه وتطوير وتوفير الخدمات الاجتماعيه .

د -تاهيل العاملين وارشاد المزارعين .

هـ -الاهتمام بالتركيبه المحصوليه والحزم التقنيه .

و -الاهتمام بجوده المنتج وفق المعايير الدوليه .

ز -الاهتمام بالتصنيع النباتي والمنتجات الحيوانيه .

ح -الاهتمام بالجوانب الاستثماريه وذلك نسبه الصادر حتي يساهم في الدخل القومي .

ط -ادخال الغابات المرويه والثروة الحيوانيه في الدوره الزراعيه .

2-7النظام الاداري بمشروع الجزيره:-

تتم ادراه المشروع علي اساس مركزي ويعد المشروع من اكبر المشاريع في العالم والتي تدار تحت نظام اداري واجد .يقوم بالاشراف علي المشروع مجلس اداره تتكون من 15 عضوا يمثلمون من مختلف القطاعات المشاركه والتي لها مصلحه بالمشروع ويتبع مباشره لمجلس الوزراء ويتكون من ممثلي الحكومه والمزارعون بنسبه لا تقل عن 40%والعاملين والجهات ذات الصله بالمصارف وهيئه البحوث .ومن مهام مجلس الاداره رسم السياسات العامه بالمشروع ووضع الخطط والبرامج والاشراف علي تنفيذها .وتوفير التمويل لاعمال المشروع وتصديق الميزانيات وتعين الاداريين من من يشغلون وظائف عليا والمدير العام للمشروع .

الوضع التنظيمي الحالي للمشروع كان نتاج اعاده الهيكله الذي تم 1999م ويعمل بالمشروع حوالي 37الف عامل وموظف موزعين علي الادارات والمصالح والوحدات المختلفه التي تتكون من :

1-الاداره الزراعيه :

تعد من اهم الادارات التي تشرف علي العمليات الزراعيه وتضع الخطط والبرامج ومتابعه التنفيذ وتضم الاداره الزراعيه وحدات متخصصه منها الوقايه واكثار البذور والارشاد الزراعي لشئون المزارعين والانتاج الحيواني والبساتين .

2-اداره التخطيط والبحوث الاقتصاديه والاجتماعيه:

تسمي سابقا مصلحه الانشاء والتعمير وتعني هذه الاداره بالمتابعه والاشراف علي الخطط واجراء البحوث الاقتصاديه والاجتماعيه بالمشروع .

3-الاداره الهندسيه :

هي الاداره المسؤوله من الانشاءات والاليات الزراعيه وادارتها وصيانتها وتتبع اليها وحدات او مصالح عديده منها مصلحه الهندسه المدنيه ومصلحه الخدمات المكانيكيه الكهرباء والاتصالات الهاتفيه والابار والورش .

4-الاداره القانونيه :

تتمثل مهامها في تقديم النصح والمشهوده القانونيه للاداره كما تمثل المشروع امام المحاكم وكذلك التحقق من شكاوي المزارعين والعاملين والمتعاقدين .

5-اداره الري :

وهي من الادارات التي نشات حديثا بالمشروع وكان ذلك في عام 1999م عقب حل هيئه مياه الري بوزاره الري من اهداف الاداره التنسيق بين وزاره الري والمشروع لتحسين عمليات الري بالمشروع .

6-اداره الشئون الماليه والاداريه :

تعني هذه الاداره بالاشراف علي المسائل الماليه والاداريه بمشروع الجزيره .

2-8مفهوم علاقات الانتاج :

تتطور علاقات الانتاج دائما بتطور القوي المنتجه فلقد دخلت البشريه خلال تاريخها الطويل في صراع عنيد مع الطبيعه من اجل الاستحواذ عليها وتسخيرها لخدمه الانسان وكانت المهمه التاريخيه الاولي للانسان وماتزال هي انتاج الوسائل الضروريه لاشباع حاجاته وذلك دخل في صراع مع الطبيعه هذا الصراع هو النشاط الانتاجي التقليدي وهو النشاط التطبيقي الاصيل للانسان ومن هذا قامت علاقات اجتماعيه نشات من خلال تعاونهم معا للاستحواذ علي الطبيعه وتسخيرها ,وبذلك كانت علاقات الانتاج هي علاقات الانسان بالطبيعه مرفوعه الي مرتبه علاقه الانسان بالانسان فهي تشكل طبقا لحاله الانتاج وطبقا لحاله القوي المنتجه التي يتخذها الانسان مع الطبيعه.

2-9تعريف علاقات الانتاج:-

هي عباره عن الاساس الذي يحكم عمليه الانتاج وتوزيع صافي الانتاج بين كل الاطراف المشتركه في العمليه الانتاجيه .

2-10تطور علاقات الانتاج في مشروع الجزيرة:

طبيعة علاقات الانتاج والاسس التي بنيت عليها في مشروع الجزيرة:

اهم ما يميز مشروع الجزيرة دون غيره هو اسلوب الانتاج الذي يتبعه منذ انشائه وكذلك نظام علاقات الانتاج الذي ساد فيه .فقد بدا كمشروع صغير على نمط تجريبي لمحصول القطن ثم تحول الى مشروع تجاري واخيرا تتطور ليكون مشروعا اقتصاديا واجتماعيا يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني .

هذا الاسلوب الانتاجي الذي تبعه اثر بشكل مباشر وواضح في علاقات الانتاج فيه حيث اخذ بنظام علاقات انتاج فريد من نوعه .

لقد جاءت فكرة المشروع على اساس استغلال اراضي لزراعة محصول نقدي تصديري على نطاق واسع.وهذا استوجب مساحات شاسعة تؤول ملكيتها لجهه واحدة.ونظام ري دائم تؤول مسؤوليته لنفس الجهة وهي الدولة.كذلك ان طبيعة المحصول والتكنولوجيا المستخدمة في انتاجه وطبيعة المنطقة وهذه الاراضي الشاسعة استوجبت وجود جهة ادارية على مستوى عالي من التأهيل والخبرة لتقوم بإدارة مثل هذا المشروع العملاق لتكون مشاركة في عملية الانتاج.كما ان نوعيه المحصول وصعوبة مكننة بعض العمليات الخاصه بيه تحتاج الي مجهود كبير لرعايته بداء بمرحله التاسيس ومرورا بمرحله الحصاد بالإضافه الي هدف المشروع الاجتماعي والخاص بتوطين واستقرار المواطنين في المنطقه . كل هذا استوجب خلق فئه لتقوم بلاشراف علي المستوي الحقلي ومتابعه العمليات الزراعيه المختلفه .

تم توزيع الحواشاتعلي المواطنينواسند اليهم الاشراف المباشر عليها لانتاج المحصول وهو القطن وبقيه المحاصيل الاخري بهدف الإداره والانتفاع منها وليس وليس لهم حق الملكيه المطلقه اذ تؤول هذه الاداره

المسئوله من الانشاءات والاليات الزراعيه وادارتها وصيانتها وتتبع اليها وحدات او مصالح عديده منها مصلحه الهندسه المدنيه مصلحه الخدمات الميكانيكيه الكهرباء والاتصالات الهاتفيه والابار والورش

ملكيتها للدوله وقد ادي كل ذلك الي نظام الشراكه في المشروع حيث اصبحت الدوله واداره المشروع والمزارعون هم الشركاء الثلاثه في العمليه الانتاجيه وفق نظام علاقات الانتاج بنياء هيكلها علي الاسس التاليه :

1-يقوم المشروع بانتاج القطن كمحصول اساسي يتعاون في انتاجه الشركاء الثلاثه وتقسيم العائد من الجهه المشتركه لمحصول القطن بينهم بعد خصم المصروفات المشتركه وفق انصبه حددت في اتفاقيه الامتياز للشراكه الزراعيه وعدلت بصدور قانون الجزيره لسنه 1950 م المعدل 1960 م والشركاء الثلاثه هم حكومه السودان والمزارعون ولاداره المشرفه علي المشروع وقد كانت الشركه الزراعيه اولا ثم اصبحت مجلس اداره الجزيره بعد تاميم المشروع في عام 1950 م .

2- تحديد واجبات والتزامات الشركاء الثلاثه علي النحو التالي :

-التزامات حكومه السودان :

1-مد المزارع بالارض لكل المحاصيلوتملك الحكومة حوالي 1.7مليون فدان وتوجد من الاهالي حوالي 0.6 مليون فدان على الرغم من ان المساحة المتخصصة للزراعة تبلغ حوالي 2.1مليون فدان .

2- مد مياه الري لكل المحاصيل وقد صار ذلك ممكنا بعد تشيد خزان سنار 1925م وخزان الرصيرص 1966م وصيانة قنوات والترع الرئيسية والفرعية مقابلة حفراء الترع والعمالة والمسؤولون عن فتح وقفل وتوجيه المياه من الترع الى الحواشات .

التزامات المزارع :

المسح الجاف وتفريغ ابو عشرين وابو سته وفتح وقفل الدوران وتروية الصيفية(ري الحواشة قبل الزراعة)تشتيت الثمار داخل الحواشه وزراعة ثم الرقاعة والحش والشلخ ونضافة ابو عشرين وابوستة وحش ونطافة الشوارع ومسك الماء وترحيل القطن الى محطات التجميع.:

التزامات الادارة:

استخدام الكوادر المؤهلة لادارة المشروع وتمويل المصروفات الاساسية اللازمة لانتاج وقيام بالاعمال التي تخص الحساب المشترك نيابة عن الشركاء والقيام بكل ما يلزم ادارة المشروع .

- وضع نظام لملكية الارض يجول دون استغلال ملاك الارض للمزارعين وقد تم ذلك فعلا بملكية الحكومة للجزء الاكبر من اراضي المشروع(1.7مليون فدان)واستئجار(0.6مليون فدان) من المواطنين باجر اسمى مقداره عشرة قروش للفدان.

4- لما كان المواطنون في المنطقة يقومون بزراعة الذرة كمحصول غذائي لهم بزراعة 0.5فدان لوبيا لكل فدان قطن وفقا للدورة الثمانية بكثافة 50%

5-اعطاء الحق لمزارعي المناقل بزراعة 0.5فدان ذرة 0.5 فدان قمح و0.5فول او علفو15فدان خضروات لكل فدان قطن وفق دورة ثلاثية بكثافة 100%

6-تم انشاء ما يسمي بالحساب المشترك وقد حملت فيه تكاليف ومصروفات بعض البنود الخاصة بعمليات انتاج القطن وتجهيزه وتسويقه باعتبار انها مصروفات وتكاليف جماعية مشتركة بين الشركاء الثلاثة وهذه البنود هي:

1-مصروفات انتاج مجصول القطن:

وهي اسمدة وبذور وري وجرث ونظافة الارض البور وابحاث وتجارب واجور نظافةوقلع جذور القطن ومعدات وموازين ومصروفات اخرى.

1-مصاريف القطن الخام:

الجولات وتنسيق ووزن القطن بمحطات التجميع والترحيل للمحالج وحزم البالات.

3-مصروفات القطن المحلوج:

تستيف ووزن القطن المحالج وتكاليف النقل بالسكة حديد ببورتسودانلتسويق ومصروفات اخربز

4-مصروفات بذرة القطن:

5- جوالات البذرة والترحيل والتخزين

6-التامين على المحصول واتعاب ومصروفات مراجعة

7- الاعتماداتالاضافية لمقابلة الزيادة في نفقات استبدال الموجودات الثلبتة والمستعمله.

2-11مراحل تطور علاقات الانتاج:

تصميم نظام علاقات الانتاج كان مرنا من جعلة قابلا للتطوير والتحديث والانسجام تبعا للظروف المرحلية لكل مراحل المشروع التي مر بها:-.

1_مرحلة ماقبل بناء الخزان 1914_1924:

فيها قام المشروع علي نمط تجريبي باشراف الشركة الزراعية السودانية التي كانت تشرف علي زراعة محصول القطن مشروع الذبداب بشمال السودان.

وكان الهدف الرئسي انتاج القطن كمادة خام لمد مصانع الغزل والنسيج في لانكشير وبوكشير بانجلترا.وانحصرت زراعتة غي ود النور والحاج عبدالله وطيبة ولما كان المواطنون يقومون بزارعة الزرة لمحصول غذائي لهم وكعلف للحيوانات سمحت لهم الشركة زارعة الذرة واللوبيا تشجيعا لزراعة القطن وفقا لدورة ثلاثية .

2_مرحلة مابعد خزان سنار وقبل تأمين المشروع 1925_1950:

فيما اكتمل بناء خزان سنار ,كان الهدف في هذة المرحلة هوانتاج القطن باقل تكلفة ممكنة واحداث اكبر عائد ممكن للمساهمين لتحقيق هذة الغاية نهجت الادارة المتمثلة في الشركة الزراعية السودانية اساليب قاسية ضد المزارعين بوصفهم اهم عامل من عوامل الانتاج ويمكن السيطرة علية الشدة والقمر.

وفي هذة المرحلة تم التعاقد مع الشركة السودانية للتعمير وادارة المشروع لمدة 25 عام وفق اسس وعلاقات انتاج تقوم علي البنود التالية :

_نصيب حكومة السودان 40%من صافي عائد ارباح القطن.

_نصيب المزارع 40%من صافي عائد ارباح القطن .

_نصيب الشركة الزراعية 20%من صافي عائد ارباح القطن .

رغم ان هذة الفترة تميزت بوضع الاسس في النواحي المالية والادارية وتحديد علاقات الانتاج بين الشركاء ,الا انها شهدت تذبذبا في انتاج واسعار القطن حيث صادفت الازمة المالية (1929_1932)مما ادي الي ترك اعداد غير قليلة من المزارعين لحواشاتهم .

3_مرحلة تااميم المشروع وصدور قانون مشروع الجزيرة (1950_1955):

تبدا هذة المرحلة بتاميم المشروع في عام 1950 حيث حل مجلس ادارة الجزيرة محل الشركة الزراعية السودانية وقد دخل المشروع مرحلة جديدة تغيرت فيما نظرة الادارة اتجاه المزارع واخذت تحمل علي تحسين مستواه المعيشي والصحي والاجتماعي كما بدات الدراسات الجادة لاستغلال الموارد المتاحة من ارض ماء.عمالة بهدف زيادة دخل المزارع والحصول علي اكبر عائد ممكن من العملة الصحية ابغي قانون مشروع الجزيرة لسنة 1950 م علي انصبة الشركات التي حددتها اتفاقية الامتياز للشركة الزراعية مع تحويل نصيب الشركة لمجلس ادارة الجزيرة لمقابلتة التزاماتة في ادارة المشروع

مرحلة مابعد استغلال البلاد 1956_1963:

بدأت هذة المرحلة مع استغلال البلاد ومن اهم المنجزات فيما هو التوسع الافقي في زيادة الرقعة الزراعية حيث تم تعمير امتداد المناقل لتصبح المساحة الكلية للمشروع حوالي .اثبتت مليون ومائة فدان .وشهدت اعادة النظر في اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان في عام 1959م .وفيما كذلك صدر قانون الجزيرة لسنة 1960م وبموجبة تعدلت الانصية علي النحو التالي :

_الحكومة :42%من صافي عائد الارباح القطن .

_المزارع:42%من صافي عائد ارباح القطن .

_احتياطي المزارعين:2%من صافي عائد ارباح القطن .

_المجالس المحلية في المنطقة المروية 2%من صافي عائد ارباح القطن .

_الخدمات الاجتماعية :2%من صافي عائد ارباح القطن.

_ادارة المشروع :10%من صافي عائد ارباح القطن .

_الجملة :100%من صافي عائد ارباح القطن .

المرحلة الخامسة 1964_1970:

شهدت هذة المرحلة الخطة العشرية للتنمية الاقتصاديةحيث ادخلت محاصيل اضافية في الدورة الزراعية وهي محصول القمح والفول السوداني في مساحات بسيطة بدات بحوالي خمسين الف فدان من القمح وثلاثة واربعين الف فدان من الفول السوداني .

أ-تعديل القانون لسنة 1964:

عدلت انصبة الشركاء مراعاة لمصلة المزارع وزيادة دخله وتحفيزا له لبذل مزيد من الجهد إبتدا من موسم 1963-1964م

ب-تعديل القانون لسنة 1966م:

بناءا علي ماورد في ميثاق الاحزاب الحاكمة آنذاك لزيادة دخل المزارع ورفع الغبن عنه فقد تم تعديل اخر لانصبة الشركاء إبتداء من موسم 1965-1966م

المرحلة السادسة 1970-1975م:

شهدت تنفيذ خطة العمل المرحلية للدولة والتي تتلخص اهدافها بالنسة لمشروع الجزيرة في الاتي:

العمل علي تحقيق الإكتفاء الذاتي من القمح والارز والتوسع في زراعة المحاصيل النقدية التي تزيد من حصيلة البلاد من العملة الصعبة وتنويع مصادر الدخل والعمل علي زيادة دخل المزارع ورفع مستواه الاجتماعي والمعيشي والتوسع في ادخال الالات الزراعية التي توفر الوقت والجهد للمزارع

المرحلة السابعة 1976-1981م:

لم يطرأ اي تغيير علي انصبة الشركاء ولكنها شهدت ميلاد الخطة السداسية والتي تهدف بالنسبة لمشروع الجزيرة بعد تحقيق التوسع الافقي والزيادة الهائلة في مساحة كل المحاصيل الغذائية والتصديرية إدخال مزيدا من التكنولوجيا والارتقاء بالإنتاج كما ونوعا والسير قدما في زراعة تلك المحاصيل.

المرحلة الثامنة 1981-1991م:

شهدت هذة المرحلة الغاء الحساب المشترك وإستداله بعلاقة الحساب الفردي في موسم 1981-1982م هذة المرحلة تعد نقطة تحول هامة في تاريخ تطور هذا المشروع العظيم

المرحلة التاسعة:

هذة المرحلة بدأت من موسم 1990-1991م ووفقا لتنفيذ البرنامج الثلاثي للانفاق الاقتصادي فقد تغيير نظام التمويل من بنك السودان الي نظام تمويل تجاري يتم بواسطة (المحفظة) وهي مجموعة البنوك التجارية كسقوفات تمويلية محددة لتمويل محاصيل القطن والقمح وفقا للميزانيات المقدرة.

حقق هذا نجاحا كبيرا تمثل في زيادة الانتاج الزراعي الي نحو 27% عام 1992م مما كان له الاثر المباشر في زيادة معدل النمو السنوي للناتج المحلي من نحو 5.6-13.6% خلال هذة الفترة.

اثرت هذة السياسات الاقتصادية في زيادة مساحة المحاصيل الغذائية من الذرة والقمح في القطاع المروي علي حساب القطن،هذا النجاح الكبير اغري الحكومة بإتخاذ اجراءات اضافية تهدف الي تعميق التعديلات الهيكلية وذلك في 22فبراير1992م شملت الاتي:

1-التحديد الكامل لسياسات الانتاج والتصنيع والتوزيع.

2-تقويم سعر الصرف للعملية المحلية لكل السلع والخدمات.

3-الغاء رخص الاستيراد

4- تحويل تمويل النشاط الزراعي من البنك المركزي الي محفظة المصارف الحكومية.

5-الغاء احتكار مؤسسات القطاع العام التسويقية مثل الاقطان.

لقد كان المأمول ان تحقق هذة الاجراءات طفرة في الانتاج الزراعي ولكن جرعة السياسات كانت اكبر من قدرات القطاع الزراعي للتعامل معها خاصة وان الانتاج الزراعي يعتمد اعتمادا كبيرا واساسيا ومباشرا علي الإستيراد لمعظم المدخلات الزراعية.

ونجد ان الانخفاض الحاد في سعر صرف العملة المحلية رفع معدلات التصاعد لتكلفة الانتاج بأكثر من معدلات الارتفاع في الإنتاجية واسعار المحاصيل معنا وكانت النتيجة المباشرة ان ينخفض الانتاج ويتقلص العائد بالنسبة للمزارع وذلك الارتفاع الكبير الذى حدث في تكلفة المبيدات والسماد.

فجاءت سياسات التحليل والتخصيص الكثيفة في الفبراير 1992م لتزيد الامر سوء بعد ان ترك امر تمويل المشروع للزراع ولمؤسساتهم الوليدة كمصرف المزارع .وبما ان موارد البنك محدوده فقد كان يعتمد على توريد المدخلات الزراعية عن طريق التسهيلات والدفع لاجل بهوامش مرابحات تضاعف من تكلفة المدخلات او عن البيع الجل للقطن باسعار تقل احيانا بنسبة 50% عن الاسعار العالمية مما كبر الزراع والاقتصاد الوطني خسارات عظيمة.لقداثر ذلك على البنيات التحتية للمشروع وبخاصة في مجال شبكة الري مما ينذر باضطراد التدهور في المشروع.

ومن المعروف ان المشروع ظل يدار بطة عمل محكمة بتواريخ محدده املتها الظروف المناخية وخاصة قصر فترة المواسم الزراعية فضلا عن الرغبة في تجويد العمليات .وكان النظام الموروث يسمح بادارة الحقل بتنفيذ اي عمليات زراعية يتفاعد عنها الزراع وخصم ذلك من العائد وكان ذلك يعطي ادارة الحقل قوامه على الزراع ولكن تامين اغلبية المقاعد في مجلس الادارة للزراع ولممثلي الاتحاد قلب الوضع على عقبيه ،وذلك لان قيادة الاتحاد تعتمد على اصوات القاعدة وترفض ان تتاخذ اجراءات ضد الزراع.

لقد شهدت هذه المرحلة بعض المبادرات الحميدة منها تعديل الدورة الزراعية لادخال الحيوان ليكون محصولا نقديا ومحصول صادر ،ومنها اضافة زهرة الشمس للترتيبة المحصولية كمحصول شتوي بديل والاهتمام بالاحزمة الشجرية وتكثيف الاهتمام بالمحاصيل البستانية والسعي لادخال صناعة التعليب في المشروع .

لكن الاهتمام بكل هذه المبادرات الطيبة جاء على استحياء ودون دراسات متكاملة تعني بمحاور الانتاج والتمويل والتسويق .وفي ظروف اقتصادية بالغة التعقيد بالنسبة لادارة المشروع والزراع علي السواء غير ان هذة المبادرات تؤكد علي الامكانيات العظيمة المتوفرة للمشروع التي يمكن ان تضاعف من عطائة مستقبلا.

تقسيم انتاج القطن في مشروع الجزيرة الى اربعة مراحل تختلف باختلاف السياسات الزراعية والاقتصادية من ناحية والمستوى التقني من ناحية اخرى:

-المرحلة الاولى: التكثيف والتنويع الزراعي 1970م -1974م:

اتسمت هذة المرحلة بزيادة المساحه المزروعه حيث بلغ متوسطة المساحة المزروعه سنويا خلال هذة الفترة 595الف فدان .وصاحب هذة الذيادة في المساحة ذيادة نسبيي في متوسط الانتاج اذا بلغ 4.83 قنطار للفدان ويعود ذالك لحرص الدولة علي توفير التمويل للقطاع الانتاجي.

المرحله الثانية: مرحله التدهور الاقتصادي الشامل 1975-1980م:

شهدت هذة المرحله تدني في الانتاجية التي بلغت في المتوسط 3.15قنطار للفدان. بالاضافة الي علاقات الانتاج السائدة خلال تلك الفترة والتي لم تكن محفزة للمزارعين بصفه عامه والمنتجين صفه خاصه وما ترتب

علي ذالك من شعور المزارعين بالظلم بالرغم من المعالجات التي كانت تتم من حين للاخر برفع نسبه المزارعين من الارباح

-المرحلة الثالثة :مرحلة تطبيق الحساب الفردي وبرنامج اعادة تعمير مشروع الجزيره 1981م-1989م:

هذة المرحلة ارتفع فيها متوسط الانتاج من 3.15 قنطار للفدان الي 4.58 قنطار للفدان ويعود ذالك الي عدة عوامل:-

. تغيير علاقات الانتاج من الحساب المشترك الي الحساب الفردي وشعور المزارعين بتأمين حقوقهم من عائدات القطن

. شهدت هذة المرحلة إعادة تعمير وتحديث مشروع الجزيرة والذي تم عبرة منح مايعادل 270 مليون دولار لتأهيل جميع مرافق المشروع والري وايضا إمتداد ذلك التأهيل يشمل البنيات الاساسية والخدمات الصحية .

-المرحلة الرابعة: مرحلة البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي وسياسة تحرير الاقتصاد1990-1993م:

اهم سمات هذة المرحلة هو النقص الكبير في المساحات المزروعة بمحصول القطن. اذا بلغ متوسط المساحة المزروعة قطنا 225الف فذان.

قانون مشروع الجزيرة 2005م:

اجيز وسمي قانون مشروع الجزيرة لسنة 2005م ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه، يلغي هذا القانون قانون مشروع الجزيرة لسنة 1984م وقانون ارض الجزيرة لسنة 1927م علي ان تظل جميع اللوائح والاوامر والقواعد الصادرة بموجبها صحيحة ونافذة الي ان تلغي اوتعدل وفقا لاحكام القانون.

اضاف هذا القانون رابطة مستخدمي المياه ويقصد بها تنظيم المزارعين الذي يضطلع بمهام حقيقية في ادارة وتشغيل واستحدامات المياه.

اضاف قانون2005 الي اهداف قانون مشروع الجزيرة لسنة 1984الاتي:

1- تحقيق رفاهية المواطنين داخل المشروع من خلال التنمية الاقتصادية.

2- المحافظةعليالبيئة داخل حدود المشروع.

3- كفالة حق المزارعين في المشاركة الفعلية في التخطيط والتنفيذ للمشاريع والبرامج التي تؤثر علي انتاجهم وحياتهم علي جميع المستويات

سمات قانون مشروع الجزيرة عام 2005م:

1-تحويل إدارة وصيانة الترع الفرعية من ادارة الري الي روابط مستخدمي المياه بالترع.

2-اعطاء قدر كبير للمزارعين في المشاركة في وضع السياسات العامة للمشروع.

3-إعطاء المزارع حرية في اخيار المحاصيل.

طبق هذا القانون في موسم 2005-2006م ونسبة لعدم تمرحل التطبيق ظهرت عده سلبيات اهمها:

1-عدم كفاءة روابط مستحدمي المياه في ادارة الترع لعدم تدريبهم التدريب الكافئ مما نتج عنه هدر كميات كبيرة من مياة الري.

2-عدم استغلال حرية الاختيار للمحاصيل الاستغلال الامثل ادي الي هرجلة في الدورة الزراعية نتج عنها زراعة اكثر من محصول في النمرة الواحدة مما ادي الي زيادة تكلفة مكافحة الآفات والامراض.

3-صعوبة الحصول علي التمويل الزراعي في الوقت المناسب وبالقدر الكافئ وذلك لرفض المزارع رهن حواشتهوتعقيد اجراءات استخراج السلفيات من البنك الزراعي.

4- نسبة لعدم انتشار فروع البنك الزراعي علي نطاق المشروع صعب من الحصول علي السلفيات.

الفصل الثالث

طرق البحث

1.3: منطقه الدراسه:

تقع قريه طيبه الشيخ القرشي وسط مشروع الجزيره في مكتب ودسلفاب قسم ود حبوبه وتتصف بالهدوء والبساطة وتبعد من بركات 50 كيلو متر

2.3: منهجيه الدراسه:

اخذت العينه باستخدام طريقه المعاينه بالصدفه وهذه الدراسه مثلتها 35 عينه للمزارعين.

3 - 3:الادوات البحث المستخدمه في جمع اليانات:

استخدمت عدد من الطرق لجمع البيانات من خلال المراحل المختلفه للدراسه منها المقابله الشخصيه والاستبيانة وهي عباره عن استماره صممت بغرض التعرف علي الخصائص الاجتماعيه للمبحوثين.وتم توزيع الاستبيان علي عينة عشوائية مكونة من 35 مبحوث ومن ثم حللت البيانات. أما المصادر الثانويه تم جمعها من المراجع والتقارير والدراسات السابقه والمصادر ذات الصلة بالدراسه.

4-3طريقه التحليل :

تم التحليل باستخدام الاحصاء الوصفي للبيانات بواسطه برنامج SPSS للحصول علي نتائج الدراسه. وكذلك تحليل الميزانية الجزئية للمزارعين.

الفصل الرابع

التحليل والمناقشه

1.4: الخصائص الاجتماعية:

جدول (4-1):النوع

النوع	التكرار	النسبه المئويه
ذكر	32	91.4
انثي	3	8.6
المجموع	35	100

المصدر: المسح الميداني 2016

اظهرت نتائج تحليل الجدول (4-1) ان نسبة الذكور هي الاعلي حيث بلغت 91.4% ويرجع ذلك الي ان العمل الزراعي يحتاج الي قوة جسمانية وجهد كبير اما الاناث فقد بلغت نسبتهم 8.6% وقد يرجع الي الحوجه للعمل وعدم وجود عائل للاسره

جدول (4-2):العمر

الفئات العمريه	التكرار	النسبه المئويه
اقل من 30سنه	19	54.3
من 30-40	9	25.7
من40-50	6	17.1
من50-60	1	2.9
المجموع	35	100

المصدر:المسح الميداني2016

اوضحت الدراسه ان الفئه العمريه الاقل من 30سنه هي اكثر الفئات نشاطا بنسبه 54.3من الجدول 4-2ويعذي ذلك بقدرتهم علي العمل الزراعي وتليها الفئه العمريه من 30-40 بنسبه 25.7%ثم الفئه العمريه من 40-50 بنسبه 17.1%واخيرا الفئه العمريه من 50-60بنسبه 2.9%

جدول (4-3):الحاله الاجتماعيه:

الحاله الاجتماعيه	التكرار	النسبه المئويه
متزوج	9	25.7
عازب	22	62.9
ارمل	2	5.7
مطلق	2	5.7
المجموع	35	100

المصدر:المسح الميداني 2016

كما اشار الجدول 4-3 ان اغلب المبحوثين غير متزوجين وقد يعزي ذلك لانهم من فئه الشباب وفي مرحله رفع المستوي المعيشي وتحسين الاوضاع الماليه وتبلغ نسبتهم 62.9 % ويليهم المتزوجين بنسبه 25.7% ثم الارامل 5.7%والمطلقين ونسبتهم 5.7%.

جدول (4-4):المستوي المعيشي :

المستوي المعيشي	التكرار	النسبه المئويه
خلوه	2	5.7
ابتدائي	3	8.6
متوسط	6	17.1
ثانوي	3	8.6
جامعي	21	60
المجموع	35	100

المصدر:المسح الميداني 2016

اوضحت دراسه الجدول (4-4)ان جميع المبحوثين متعلمين ولكن قد تتفاوت نسب تعليمهم حيث نجد ان من تعليمهم جامعي نسبتهم 60%ومن تعليمهم متوسط بنسبه 17.1%ومن تعليمهم ثانوي نسبتهم 8.6%ومن تعليمهم ابتدائي بنسبه 8.6%واخيرا من تعليمهم خلوه بنسبه 5.7%.

جدول(4-5):عدد افراد الاسره:

عدد افراد الاسره	التكرار	النسبه المئويه
اقل من 3	5	14.3
من3-6	13	37.1
اكثر من 6	14	40
لايوجد	3	8.6
المجموع	35	100

المصدر:المسح الميداني 2016

اوضحت الدراسه ان جدول (4-5)ان عدد افراد الاسره الاكثر من 6نسبتهم 40%وهي الاعلي ويرجع السبب الي توفير الاحتياجات الاساسيه من التعليم والصحه والاحتياجات اليوميه ومن 3-6بنسبه 37.1% والاقل من 3 نسبتهم 14.3% والذين لايوجد نسبتهم 8.6%.

جدول (4-6):حجم الحيازه:

حجم الحيازه	التكرار	النسبه المئويه
5فدان	16	45.7
5-10 فدان	10	28.6
10-15فدان	3	8.6
15فاكثر	5	14.3
المجموع	35	100

المصدر:المسح الميداني 2016

من الجدول (4-6) اتضح ان المبحوثين المساحتهم5 فدان هم الاكثر بنسبة 45.7 % اكثر والسبب يرجع لاهتمام المزارع بارضه اهتمام شديد وتليهم المساحتهم من 5-10 فدان بنسبه 28.6% ثم المساحتهم اكثر من 15فدان ونسبتهم 14.3واخيرا الذين مساحتهم من 10-15ونسبتهم 8.6%

جدول (4-7):ملكيه الارض:

ملكيه الارض	التكرار	النسبه المئوية
ملك	23	65.7
ايجار	3	8.6
شراكه	7	20
اخري	2	5.7
المجموع	35	100

المصدر :المسح الميداني2016

اوضحت الدراسه ان جدول (4-7) اغلب المزارعين في مشروع الجزيره حيازاتهم ملك حر بنسبه 65.7% ويليهم الشراكه ونسبتهم 20%ثم الايجار بنسبه 8.6%.

جدول (4-8) متوسط (العائد، التكاليف، والربح) بالجنيه:

المحصول	متوسط العائد	متوسطة التكاليف	متوسط الربح
القطن	3115.57	20565.71	17450.14
الفول السوداني	1648.14	8207.14	6559.00
الذرة	3151.00	19842.00	16708.06
القمح	2570.86	14246.91	11741.20

المصدر: المسح الميداني 2016

ويتضح من الجدول (4-8) ان المحاصيل حققت ربحية مناسبة وكان متوسط القطن اعلي ربحية ويمثل (17) بينما الفول السوداني حقق ادني ربحية وتمثل(6).

جدول (4-9) تحديد اتجاهات محور الادارة والتنفيذ الاقتصاد والمحور الاجتماعي

الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة تحسن	التقدير اللفظي
	5	4	3	2	1				
المحور الاداري والتنفيذي									
س1	4	4	9	18	0	2.829	1.028	56.6%	محايد
س2	4	4	7	20	0	2.771	1.044	55.4%	محايد
س3	13	13	4	5	0	3.971	1.028	79.4%	أوافق
س4	3	6	6	20	0	2.771	1.017	55.4%	محايد
س5	4	3	7	21	0	2.714	1.030	54.3%	محايد
المتوسط العام						2.960	التقدير العام		محايد
المحور الاقتصادي									
س1	20	12	2	1	0	4.457	0.731	89.1%	أوافق بشدة
س2	10	14	6	5	0	3.829	1.000	76.6%	أوافق
س3	7	11	3	14	0	3.314	1.190	66.3%	محايد
س4	12	12	6	5	0	3.886	1.036	77.7%	أوافق
س5	11	8	9	7	0	3.657	1.120	73.1%	أوافق
المتوسط العام						3.780	التقدير العام		أوافق
المحور الاجتماعي									
س1	21	9	3	2	0	4.400	0.868	88.0%	أوافق بشدة
س2	15	14	2	4	0	4.143	0.960	82.9%	أوافق
س3	13	10	5	7	0	3.829	1.134	76.6%	أوافق
س4	15	8	4	11	0	4.053	1.450	81.1%	أوافق
س5	19	9	2	5	0	4.143	0.960	82.9%	أوافق
المتوسط العام						4.080	التقدير العام		أوافق

المصدر: المسح الميداني 2016

يتضح من جدول (4-10) أن قيمة المتوسط الخاصة (بالمحور الاداري والتنفيذي) جاء بمتوسط (**2.960**) وهذا يعني أن العينة تشير إلى أن (الاسئلة المتعلقة بهذا المحور) كانت الاجابة عليها (محايد) ، أما قيمة المتوسط الخاصة (بالمحور الاقتصادي) جاء بمتوسط (**3.78**) وهذا يعني أن

العينة تشير إلى أن (الاسئلة المتعلقة بهذا المحور) كانت الاجابة عليها (أوافق) ، وهذا يشير الى أن للمشروع دور في التنمية الاقتصادية.

قيمة المتوسط الخاصة (بالمحور الاجتماعي) جاء بمتوسط (**4.080**)وهذا يعني أن العينة تشير إلى أن (الاسئلة المتعلقة بهذا المحور) كانت الاجابة عليها (أوافق) ، وهذا يشير الى أن للمشروع دور في تحسين الجوانب الاجتماعية .

الفصل الخامس

5-1 الخلاصة:

حبا الله السودان بموارد زراعية قيمة والتي تتمثل في المياه، الاراضي الزراعية الخصبة،المناخات المتعددة بالإضافة الي الموارد البشرية.لذلك نجد ان الزراعة تمثل اهم عناصر تنمية الاقتصاد السوداني لذلك لابد من الاهتمام بها وايجاد الحلول لكل مشاكلها المختلفة.

ومشروع الجزيرة بتاريخه الطويل يمثل دعامة الاقتصاد السوداني وذلك بإمكانياته الهائلة في تحريك الاقتصاد بكل قطاعاته يجب الاهتمام به وايجاد الحلول الناجعة لمشاكله.

تحدثت هذه الدراسة عن احد مشاكل هذا المشروع المتمثلة في نقص الانتاج وعلاقات الانتاج التي تضع اللوائح والقوانين التي تحكم العلاقة بين المزارع والمشروع او الشركاء في العملية الزراعية.

هدفت الدراسة لتناول موضوع علاقات الانتاج وحاولت تسليط الضوء علي مشروع الجزيرة كحالة دراسة عامة،ورغم تشعب موضوع علاقات الانتاج لتشابك حقول المعرفة التي تتفرع منه،من علوم سياية واقتصادية واجتماعية وقانونية إلا ان هذة الدراسة حاولت تناول الموضوع بمدخل مبسط.لذا فإن العناوين التي تطرق اليها البحث تجد نفسها علي المستوي الاول للمعرفة.

5-2 التوصيات:

خرج البحث بعدة توصيات منها:

1- تأهيل المزارعين وتدريبهم لرفع كفاءتهم.

2- تبني الحكومة سياسات اقتصادية ومالية.

3- تشجيع المزارعين علي زراعة المحاصيل الاستراتيجية.

4- المحافظة علي غابات المشروع والعمل علي تطويرها.

5- تأهيل البنية التحتية واستقطاب كوادر في الزراعة والري مؤهلة

***المراجع والمصادر:**

1-السيد،سليمان سيد احمد(2002) مشروع الجزيرة الاسطورة الحية (الخرطوم:مطابع صك العملة).

2-فضل الله،احمد صالح ندوة القطن وزارة الزراعة والغابات.3-يوسف،جلال الدين محمود فبراير 1993 مشروع الجزيرة القصة التي بدأت، الطبعة الاولي(الخرطوم:دار مصحف افريقيا).

4-اعلام مشروع الجزيرة(2005) مذكرات تعريفية عن مشروع الجزيرة (الخرطوم:مطابع ابو الزهراء للطباعة والاعلان)

5-تقارير ادارة التخطيط والبحوث الاقتصادية والاجتماعية مشروع الجزيرة (2008)